

الخلاف

عصام شلهوب

بنود قديمة . جديدة من عمر الأزمة الاقتصادية
الحراك الشعبي يرفض ورقة الإصلاحات

هل كان رفض الحراك الشعبي ورقة الإصلاحات التي خرج بها مجلس الوزراء صائبا؟ الاجابة عن هذا السؤال اتت على لسان خبراء اقتصاديين ومصرفيين وسياسيين اجمعوا على ان لا جديد فيها ولن تمشي، علما انها متداولة منذ بدء البحث عن حلول للازمة الاقتصادية



تتلخص ملاحظات الخبراء الاقتصاديين في ان اجراءات كثيرة وردت في الورقة الاصلاحية تفتقر الى آليات تنفيذية. لاحظوا ايضا عدم الوضوح في بنود اخرى، وسألوا عن كيفية الوصول الى عجز نسبته 0.6%، فضلا عن الغموض في آلية اقبال المؤسسات غير المجدية ومهلها. استغربوا كيف لم تأت على ذكر المخالفة الفاقعة في توظيف 5200 شخص، وكيف استسهلت اقرار رفع الضريبة على القطاع المصرفي، واذا كان هذا التدبير منسقا مع اركانه، من دون ان يغفلوا خطة الكهرباء التي تتعرض للانتقادات، ورأوا ضرورة تنفيذها سريعا وفي مهلة زمنية قصيرة. ولأن الورقة ولدت اثر الامر الواقع الذي فرضه الشارع بعد الاحتجاجات الشاملة وعلى رقعة البلاد، جاء موقف النائب نقولا نحاس منسجما مع ما تحدث عنه الجميع، اذ وصف هذه الورقة بأنها "ليست في حجم الازمة ونحن نحتاج الى اعجوبة".

قابل هذه المواقف المتحفظة عن هذه الورقة الاصلاحية كلام مختلف للمستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء نديم المنلا الذي اعتبر انها اهم القرارات التي اتخذتها الحكومة. وكان للرئيس فؤاد السنيورة موقف لافت ايضا تحدث فيه عن الثقة، اذ اعتبر ان هذه القرارات "لا تفتقد الى وجود الحكومة الموثوق بها والقادرة فقط، بل الى امر آخر وهو انه ومن اجل اخراج لبنان من ازمته ينبغي ان تتوافر الثقة التي تساهم وتؤدي الى اطلاق النمو الاقتصادي مجددا". ودعا الى ان يتم تأليف حكومة جديدة مصغرة من اختصاصيين وغير حزبيين برئاسة الرئيس سعد الحريري، وذلك بطريقة تستطيع فيها الحكومة الجديدة بدء وضع لبنان على مسار استعادة الثقة. واكد ان "استعادة الثقة لا تكون من خلال الوعود فقط، لان المواطنين يريدون ان يروا افعالا بعدما سئمو الوعود".

نحاس: الورقة تخلو
من قرارات تنفيذية

اقر النائب نقولا نحاس ان ورقة الاصلاحات "كان يجري تداولها وهي تحيي قضايا كثيرة". واذا لم ينكر خلوها من قرارات تنفيذية محددة "لكنها تنص على التزامات"، لاحظ انها "تضم تناقضات كثيرة مثل تعيين الهيئات الناظمة خلال شهر ومشروع قانون لتعديل الهيئات الناظمة، فكيف يمكن الجمع بين امرين متناقضين وباهداف متناقضة. لذلك ان اي ورقة سيسحكك في موضوعيتها وجديتها، وسيطرح سؤال حول الشفافية في التطبيق والمراقبة. الغموض يكتنف بنودا اخرى في الورقة غير مفهومة، مثل البند المتصل بتمويل عجز الموازنة من المصارف بمبلغ 5100 مليار ليرة، ما يعني انهم سيأخذون اموال المودعين لاستعمالها بشكل غير مدروس. وهذا البند يشبه الكلام في موازنة 2019، عن تأمين 5 مليارات ليرة بفائدة 1% من المصارف لتغطية عجز الكهرباء. هذا الامر لا يمكن تحقيقه لان المصارف لم تقرر بعد موافقتها على تمويل هذا العجز، خصوصا وان اموال المصارف هي ملك المودعين، فكيف يمكن اعطاؤها كدين للدولة من دون فائدة. هناك ايضا تكرار لبنود كل فترة من دون ان تنتج المفعول المطلوب. لم اقر اي بنود فعلية حقيقية تؤمن

النائب نقولا نحاس.

بعض البنود في الورقة
يكتنفها الغموض وغير
مفهومة

المنلا: اقرار موازنة 2020
اهم قرار اتخذته الحكومة

نديم المنلا دافع عن الورقة الاصلاحية، مؤكدا ان "اهم قرار اتخذته الحكومة اللبنانية ردا على الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت كل المناطق اللبنانية هو اقرارها موازنة 2020، اذ من المتوقع ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي صفرا في المئة، وان هذه الخطوة لاقت ترحيب المجتمع الدولي، خصوصا بعد اعلان الحكومة سلة من الاصلاحات التي وافقت عليها معظم القوى السياسية، كما انها عكست صورة ايجابية



التغيير النوعي في نهج النظرة الى الامور العامة والاسلوب. اشدد على اننا نحتاج الى خطة شاملة وتغييرية تقنع المجتمع الدولي. واؤكد ان هذه الورقة ليست في حجم الازمة، ونحن نحتاج الى اعجوبة خصوصا اننا مقبلون على اوضاع صعبة جدا. فهل لدى الحراك، على اهميته، ثقة في من سيدبر الامور مستقبلا؟"

حول اتخاذ الاجراءات الجدية لمكافحة العجز. وان الموازنة التي اتفق عليها (احالها رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على مجلس النواب، فاحالها رئيس المجلس النيابي نبيه بري على اللجان النيابية لدرسها) تتناول خفضا كبيرا في النفقات وخدمة الدين والنفقات الاستثمارية وتحويلات الخزينة لمصلحة مؤسسة كهرباء لبنان، كما انها ستشرك كل مكون موجود في الدولة وبالتالي، ستشكل هذه الموازنة

سلة الاصلاحات
وافقت عليها معظم
القوى السياسية

خصوصا وان المصارف تضح كميات هائلة من السيولة وتنعش السوق. لا بد من الاشارة الى ان كل الحلول المطروحة ليست فورية، وهناك مهل موضوعة لا تستغرق سنوات عدة، وان هذه الورقة تشير الى وجود صدمة سلبية على عودة نغمة الضرائب بعد سنة، اي بعد انتهاء عام 2020. بالتالي ستتجدد ازمة الثقة بين القطاع الخاص والمواطن اللبناني من جهة والسلطة السياسية من جهة اخرى".

لبنان الذي لا يستغرق وقت تعيينهم الا بضع ساعات اذا كانت النية صافية، وماذا يعني تطبيقها في الوقت القريب؟ اوكد ان ثمة قرارات تطبق في شكل فوري، الا انهم يضعون لهذه المشاريع مهلا زمنية تأخذ اشهرا وسنوات عدة. كذلك اشدد على اهمية تحييد المصارف عن ضرائب جديدة، لانها تضر بصورة لبنان في الخارج، ما يدفع الى تهريب المستثمرين، كما تضرب القطاعات التي تستهدفها الضرائب

ينبغي خفض النفقات في شكل جذري

”

“

يشوعي: وضعت على عجل تحت ضغط الشارع



الخبير الاقتصادي الدكتور ايلي يشوعي.

الوصول الى عجز نسبته 0,6% لن يتحقق

سيدر امر غير مقبول. فلماذا لا يكون شبيها بمؤتمري باريس، اذ لم يعرف كيف صرفت الاموال، ولماذا سيحل هذا المؤتمر معضلاتنا؟ اوكد ان الوصول الى عجز نسبته 0,6% لن يتحقق، كذلك لن يتمكنوا من الحصول على 5100 مليار ليرة. اما بالنسبة الى بند تخصيص قطاع الاتصالات، فهم سيختلفون على مبدأ البيع، لان هناك من لا يريد بيع املاك الدولة. استبعد تحقيق دمج المؤسسات، ولا حتى بعد عشر سنوات، علما ان خفض موازنات المجالس مثل مجلس الانماء والاعمار بنسبة 70% لا يقدم ولا يؤخر".

للاسف تأخرت كثيرا. اشدد على الحاجة الى تغيير جذري في ذهنية التعاطي بالشأن الاقتصادي، وان التركيز على مؤتمر

رأى الخبير الاقتصادي الدكتور ايلي يشوعي ان هذه الورقة "وضعت على عجل وتحت ضغط الشارع ولارضاء الناس، لكن ويا

◀ مرجعا لكل الحكومات الحالية والمستقبلية. هذه القرارات مبنية على اجراءات متوسطة الامد، ووجود عنصرين هما: الخصخصة وخطة الكهرباء، اذ سيخفض دعم الاخيرة، ما سيوفر حوالى مليار دولار اميركي على الخزينة في العام 2021. تتعلق بقية الاجراءات المهمة بالغاء المؤسسات العامة التي لم تعد فاعلة، كتحويل وزارة الاعلام الى مؤسسة خاصة. اصف الى ذلك وجود بند مكافحة الفساد وسلة اجتماعية تتألف من ثلاث نقاط: برنامج الفقر الوطني، تأمين قروض الاسكان وقانون الحماية الاجتماعية. هناك قرارات مهمة اتخذت حول البرنامج الاستثماري لاعادة تأهيل البنى التحتية وكل النفقات الاستثمارية ستكون خارج الموازنة، وتناولت كلها الاوضاع المالية والاجتماعية والفساد وايضا دمج المؤسسات العامة.



المستشار الاقتصادي للرئيس سعد الحريري نديم المنلا.

غبريل: تحييد المصارف عن ضرائب جديدة



الخبير الاقتصادي الدكتور نسيب غبريل.

الدكتور نسيب غبريل سأل عن الفارق بين الورقة الاصلاحية التي اقترتها الحكومة تحت ضغط الشارع وبين مجموعة من الاوراق التي قدمتها تيارات حزبية ولجان نيابية، ولماذا ستطبق هذه الورقة بالذات؟ و"كيف سيتمكنون من الوصول الى عجز نسبته 0,6% في موازنة عام 2020، بعدما اكدوا لنا ان موازنة عام 2019 هي افضل ما يمكن فعله؟ الضرائب والحلول المقدمة اليوم ليست جديدة، هناك خفض النفقات في شكل جذري اكثر، كما ان الغاء وزارة الاعلام لا يكفي، لان هناك وزارات اخرى لا طائل لها. اضافة الى عدم وجود مهل محددة لاغلاق المؤسسات العامة غير المجدية وغير المفيدة، خصوصا وان هناك الاف الوظائف الوهمية وعقودا لموظفين في القطاع العام وصلت الى 5200 من خارج قانون وقف التوظيف، ومن خارج نفقات قانون سلسلة الرتب والرواتب الذي اقر عام 2017 ومن دون علم

مجلس الوزراء. لماذا لم تخبرنا الورقة عن اجراءات تحفيز الحركة الاقتصادية؟ ادعو الى تحديد كيفية وقف الهدر والصفقات

في موضوع الكهرباء وليس فقط ضمان تأمين التيار 24 ساعة، اضافة الى تعيين الهيئات الناظمة ونواب حاكم مصرف